الثورة الجمعة 28 ذو القعدة 1431هـ الموافق 5 نوفمبر 2010م العدد (16795)

الضرائب ومصلحة الناس

يحيى يحيى السريحي

لم يخالجني أدنى شك الموقف النادر لغالبية التجار والقانون الجديد لضريبة المبيعات ومحاولة تعطيله منذ كان في المهد، فما أن سمعوا بهذا القانون حتى سارعوا في الكيد له بشتى الوسائل كما فعل إخوة يوسف بيوسف عليه السلام.

وليس بمستغرب منهم محاولة التملص من كل ما من شأنه خدمة الوطن والمجتمع لأنهم ألفوا أن يرموا ما تجود به أيديهم من الفئات ويبلعون كل الفئات من العملات المحلية والأجنبية الصعبة والسهلة منها وما يؤسف له أن الوطن الذي أعطاهم كل شيء وأوصلهم المكانة العالية والمنزلة الرفيعة في المجتمع إذا بهم بعد كل ذلك يعقونه ويقابلون الجميل بالنكران ويبخلون عليه بما هو حق له عليهم ويتمنعون وهم القادرون مع أن الواجب أن يكونوا أكثر الفئات المجتمعية إسهاماً بذلاً وعطاءً بسخاء وبلا حدود من أجل استمرار عجلة التنمية في البلاد وتحسين الظروف المعيشية للناس خاصة في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد والعباد، وكان الأحق بالاعتراض وعدم الرضا بالقانون الجديد هم جملة الموظفين الذين يدفعون ضرائب المرتبات والأجور وكان المتوقع أن يعفو من ضريبة الدخل أو على الأقل تخفيض نسبة الضريبة إلى الحد الأدنى كأن تكون 5% بدلاً من 15% لأن الموظفين مع سائر أفراد المجتمع يدفعون في الأصل ضرائب على كل حركاتهم وسكناتهم ومشترياتهم ومبيعاتهم بل وكل ما يدخل بطونهم وما يخرج منها!! فليس من المعقول أو المقبول أن يدفع الموظفون الغلابة ضرائب دخولهم التي لا يصلح أن نطلق عليها دخولاً أصلاً، وليست أكثر من إعانة اجتماعية تمنح للعجزة والمعاقين لا أن تكون أجوراً تفنى فيها الأعمال، ومع ذلك يدفع الموظفون ضرائب سنوية أكثر مما يدفعه عتاولة السوق أصحاب البيزنس- التجار- ولأننا ندرك أهمية الضريبة كونها أحد مصادر الدخل القومي ولا تقل أهمية عن النفط والغاز لذا يجب أن يساوى الجميع في تطبيق القانون وعلى الكبير والصغير تأدية الضريبة عن طيب خاطر بأمانة وإخلاص ودون حيلة واحتيال لأن منها المدرسة والمستشفى والطريق وعلى التجار ترك عادتهم غير الحميدة في استغفال الحكومة واستغلال حاجات الناس وضرورياتهم الأزمة من مأكل ومشرب وملبس وأن يرضوا بتأدية الضريبة كما جاءت في القانون ويلتزمون بذلك، ويكفي ما يحصلون عليه من الحكومة في تراخيها معهم وتساهلها وعدم أخذها بحق الشعب منهم لاستمرار موجة الغلاء وبقاء الأسعار مشتعلة حتى الآن رغم هبوط سعر الصرف واستقراره منذ ما يربو عن شهرين ونيف، إلا أن الأسعار ما زالت في العلالي وكأن لسان حال التجار يقول نحن لا نرحم من بكى ولا نرق لمن شكا فعليكم بالهرب منا إن استطعتم وما علينا إلا الاستمرار وزيادة الأسعار متى ما أردنا فأي بلاد تؤويكم وأي حكومة تحميكم، فإذا ما استمرت الفئة الباغية من التجار في غطرستها وتشبثها بالباطل فلا حاجة للوطن والمجتمع لمثل هؤلاء وبارك الله في الصين الصديق الذي يمكنه أن يبدلنا بتجارة صينيين خيراً منهم ولو آليين ويكفينا حينها الاطمئنان بأن جميع وارداتنا ستكون أكثر جودة وأقل كلفة.

لنا كلمة عن الإرهاب

أحمد عبدربه علوي

.. نحن نرى ما تقوم به إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني إرهابا وهي ترى النضال الفلسطيني إرهابا ، الهند تتهم باكستان بدعم الإرهاب أي عبر دعمها للكشميريين ، وأسبانيا ترى أن ما يقوم به الانفصاليون في إقليم الباسك على أنه إرهاب ، وبريطانيا كانت تنظر نفس النظرة وحتى وقت قريب للجيش السري الايرلندي وغيره وغيره لا داعي لذكر الباقي ..

وهكذا فكل دولة ترى الإرهاب من زاوية معينة تكون مصالحها هي الأساس في هذه النظرة ومن هنا تأتي جدية وضرورة الدعوة إلى تعريف محدد للإرهاب لكي لا يبقى هذا المصطلح بمثابة سيف مسلط على رقاب البعض أو تهمة سياسية جاهزة يمكن أن تلصقها بعض الدوائر الأجنبية بأي طرف أو جهة في أي زمان وفي أي مكان تشاء.

أكثر من دولة دعت إلى عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل التوصل لتعريف محدد للإرهاب ولمعايير محددة لتشخيصه هو أمر في غاية الصواب.

فالخطاب العربي والإسلامي الذي يركز منذ فترة طويلة على الفصل بين الإسلام الحقيقي وبين من يتسترون بالإسلام أو الفصل بين عدالة وقدسية القضية الفلسطينية والذين يتسترون بها للقيام بأعمال إرهابية التي تحصل في يومنا هذا ليس لها علاقة بهذا الشيء .. هذا الخطاب هو خطوة على طريق طويل لتصحيح الصورة وإعادة الأمور إلى نصابها ولكنها خطوة غير كافية ، فبدل الانهماك في تكرار هذا الخطاب الذي أصبح ممجوجا طالما لم ينعقد المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب وتعريفه وأن تعمل على إعداد ورقة مشتركة بشأن تعريف (الإرهاب) ليس من السهولة الوصول إلى معيار دولي واحد لتحديد الإرهاب وتشخيصه إذا ظل هذا العنوان العريض والمريب المسمى (الإرهاب) خاضعا للسجال وللسطوة السياسية ولتصفية حسابات.

الإرهاب هو نقيض مباشر للحضارة وللإنسانية مما يمكن القول أن المهمة لأي مؤتمر لمكافحة الإرهاب وتعريفه ستكون مهمة سهلة وتوفقية ونتائجها ستكون تاريخية فالإرهاب من الزاوية الإنسانية هو كل ما يمس حياة المدنيين والأبرياء من الناس دون ذنب بغض النظر عن أسباب هذا المس أو الإيذاء أو القتل أو عن شعاراته أو دوافعه فتعريف كهذا لا يحاصر الإرهابيين فقط ، بل ربما يساهم في زيارة مساحات الحرية والحريات العامة في العالمين العربي والإسلامي. فالأنظمة الشمولية السابقة ظلت تمارس الإرهاب ولا زالت لكن ضد من؟ ضد مواطنيها.

إن هذا الوباء الإرهابي الذي ضرب في الآونة الأخيرة محافظات أبين ، شبوة ، مارب ، صنعاء ، عدن ، وصعدة ، هو نفسه الذي حاول أن ينال مؤخرا من استقرار بلادنا وبقية بلدان عربية وأجنبية من خلال الطرود المفخخة ، لولا عناية الله ويقظة الأجهزة الأمنية الخارجية وهو نفسه الذي استهدف عدة أهداف في كل من أمريكا وألمانيا وبريطانيا واليونان وتفجيرات نيويورك وواشنطن في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م وفي غير مكان في العالم.

ويقينا أن الإسلام بريء من هذا الوباء ولكن لا يهمنا إن كان هؤلاء إسلاميين أو عربا أو أنهم يدعون الإسلام أو العروبة فنحن لسنا معنيين في نهاية المطاف بدوافعهم ومبرراتهم ولسنا معنيين بالانشغال بما يدور في أدمغتهم فالإرهاب هو الإرهاب وإن تعددت أسبابه أو دوافعه أو جنسيات أصحابه ، وبالتالي يجب أن نأخذ منه موقف الإدانة الحاسمة سواء أصابنا أو أصاب أشقاءنا وخصومنا .

هذا هو الدرس الذي يجب أن نستخلصه ونتمسك به ، فالإرهابيون حين يسمعون من (يتشفى) بضحاياهم نكاية بحاكم أو بحكومة إنما يتلقون رسائل تشجعهم على المضي في غلوائهم ولكن إلى جانب ذلك يجب أن نوضح مسألتين: الأولى هي أن الإرهاب الذي نتحدث عنه هو على خطورته ، الإرهاب الأصغر الذي تقوده جماعات لأن هناك إرهابا أكبر هو إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل تجاه الفلسطينيين ، من حيث هي قوة احتلال ناهيك عما تقترفه من جرائم بشعة بحق البشر والحجر والشجر وهو أيضا الإرهاب نفسه الذي تمارسه بعض الدول وبعض الجماعات في العراق بصفتها قوة احتلال وقوة تريد أن تسيطر على السلطة والأبهة والجاه وهذا ما تقوم به بعض الجماعات في العراق ناهيك عما تلحق به من أضرار وخراب وقتل ودمار.

ولذلك فإن مقاومة الاحتلال عمل مشروع تكفله الشرائع السماوية والمواثيق الدولية وبعبارة أخرى فإن مقاومة إرهاب الدولة التي تحتل بلدا آخر لا يمكن أن يكون إرهابا ولكننا إذا اختلفنا مع المقاومين أحيانا حول الأساليب التي يستخدمونها لمقارعة الاحتلال فذلك من باب الاجتهاد حول أي الوسائل أجدى وأنفع ليس إلا.

المسألة الثانية: هي أن الإرهاب لا دين له وإلا ما الدين الذي يجمع أعداء العرب والإسلام فإن هناك ما هو جامع للإرهاب إنه الاستهانة بكرامة الإنسان والحياة البشرية واتخاذ الإنسان وحقوقه وأمنه وسعادته جسرا يدوسون عليه للوصول إلى مآربهم ويا لهذه الصدف.

بالأمس كانوا حلفاء في أفغانستان ، واليوم يتوزعون في خنادق متقابلة! ولئن كان إرهاب دولة الاحتلال يخلق نقيضه أي المقاومة فإنه يخلق في الوقت نفسه رد فعل من النوع نفسه ، أي أنه يخلق إرهابا في غير بقعة من العالم، فهذا الإرهاب الأصغر يتغذى على إرهاب الدول الأكبر فيما يجد هذا الأخير في الإرهاب الأصغر خير عون له من نوع الهدية الكبرى التي قدمتها جماعة بن لادن لإدارة بوش في ١١ سبتمبر ٢٠٠١م وأنتم تعرفون بقية الحكاية.

السلاح

عبدالله علي النويرة

.. صدر إعلان عن وزارة الداخلية عن استمرار الحملة على السلاح ومنع حمله والتجول به في المدن اليمنية ودعا الإعلان المواطنين إلى الالتزام بالتعليمات المتعلقة بهذا الخصوص ونبه الإعلان إلى أنه ليس هناك أي تهاون في هذا المجال وهذا ما يتمناه المواطنون .

ذلك أن الشعب قد مل من مشاهدة هذه المظاهر المسلحة التي تؤذي العين كونها مظاهر غير حضارية بكل معنى الكلمة.

إن ظاهرة وجود السلاح في المدن اليمنية يجب أن تنتهي إلى الأبد لأن وجود السلاح على أكتاف المواطنين يتجولون به في الشوارع يعتبر من أكثر أسباب اعتقاد الأجانب بأن هناك انفلاتاً أمنياً ويسبب خوفاً للقادمين إلينا من مختلف البلدان فالأجنبي عندما يشاهد السلاح لدى المواطن العادي يشعر بالرعب لأنه متعود على أن لا يشاهد السلاح إلا مع رجال الشرطة فقط ، ووجود السلاح مع المواطنين يجعله يعتقد أن البلاد في حالة حرب وهذا ما أكد عليه الأخ وزير الداخلية اللواء مطهر رشاد المصري بأن وجود السلاح في المدن يعطي صورة غير حقيقية للأمن في البلاد للجهات الأجنبية فإذا كان المواطنون متعودين على مشاهدة السلاح فإن الأجانب يعتبرون أن هذا الوضع شاذ ومقلق لراحتهم ويسبب نفورهم وخوفهم من زيارة اليمن.

لقد آن الأوان لأن يقف الجميع صفا واحدا مواطنين ورجال أمن في مواجهة البقية الباقية من الأشخاص الذين يحلو لهم السير ضد التيار وعلينا خلق رأي عام مناهض لهذه الظاهرة بكل أشكالها بحيث تصبح ظاهرة مستهجنة من الجميع وعلينا ترسيخ فكرة أنها ظاهرة غير حضارية ولا يتمسك بها سوى الأشخاص المتخلفين عن ركب الحضارة لأنها ظاهرة همجية ممقوتة من الجميع.

إن الجهود التي تبذلها الأجهزة الأمنية تستحق الإشادة منا جميعا فهم يقومون بواجب مقدس يتمثل في حماية الوطن والمواطنين من تصرفات تصدر عن فئة لا زالت تعيش في العصور الوسطى ولا زالت تعتبر أن حملها للسلاح مبعث فخر وهي لا تدرك أن حمل السلاح أصبح من الأمور الدالة على التخلف والجهل الذي يتحكم في الحامل للسلاح.

لقد قطع العالم أشواطا بعيدة في التقدم والازدهار ونحن لا زلنا نعاني من تصرفات رعناء تصدر عن قلة من الناس تتسبب في تشويه الصورة الحضارية التي تميز الشعب اليمني منذ قديم الزمان في الوقت الذي نحن بحاجة ماسة إلى تغيير الصورة النمطية المنطبعة في أذهان العالم بأننا شعب متخلف نتعامل بالسلاح في حياتنا اليومية وهذا لن يتم إلا بالقضاء على ظاهرة حمل السلاح والتجول به في المدن اليمنية.

حفظ الله وطننا من كل مكروه ، إن الله على كل شيء قدير.

alnwoirah3@gmail.com

قصة مدرسة

محمد الشلفي

فرق كبير بين حال مدرسة الثورة بسنعات شلف في الثمانينات والتسعينات وحالها اليوم في ٢٠١٠م, لقد بنيت من الزنك وكانت كمدرسة ابتدائية.

وحينها استطاعت أن تخرج جيلا على درجة عالية من التعليم توزعوا في أماكن كثيرة وأصبحوا نافعين لبلدهم. واليوم مبنية بالأحجار والإسمنت بتعاون الناس وأضيف لها فصول الإعدادية، لكن حالها لا يسر.

منذ سنوات والمدرسة تعاني من هروب المدرسين بأكثر من طريقة منهم من تحول إلى موجه دون مقدمات، ومنهم من نقل إلى مدارس أخرى، دون أن يكلف نفسه عناء إيجاد بديل له. ومنهم من تحول إلى إداري وهذا كله بفضل مكتب التربية إب وما يتبعه.

أرجو ألا يشعر المسئولون بالملل وهم يقرأون قصة هذه المدرسة التي أصبحت على لسان كل مسئول وصحيفة، وتدعو حالها للحسرة والألم خاصة من أولئك الذين عرفوها عامرة بالعلم فهي اليوم مضرب المثل في تدهور التعليم في اليمن. حتى جهود مديريها في إعادتها لحالتها السابقة باءت بالفشل !

أعتقد أن قصة مدرسة الثورة تتطلب من وزير التربية والتعليم الدكتور الفاضل عبد السلام الجوفي الذي لم يقصر في إصدار أوامره في وقت سابق لكنها لم تنفذ، تتطلب أن يضع هذه المرة ما في يده ويتفرغ لحلها كتحد فإذا لم تكن مشكلة هذه المدرسة جديرة بالاهتمام والحل فما هي مشاكل التعليم الجديرة بذلك !

يدْرس في هذه المدرسة حوالي ٤٠٠ طالب وطالبة في الصفوف الابتدائية والإعدادية، كما أن هناك ما يقارب هذا العدد يدرسون الثانوية في مدارس أخرى. كانت المدرسة بطاقم شبه كامل من المدرسين، ومنذ سنتين أصبحت بخمسة، واليوم بثلاثة مدرسين لا أكثر. القضية تتعدى كونها مدرسة بلا مدرسين وتقصير وإهمال مكتب تربية إب، إلى مصير جيل هم جزء من هذا الوطن الذي قد يؤول حاله إلى الجهل، ليكون عالة على نفسه وعلى وطنه في زمن لا يعترف إلا بالعلم.

صحيح أن الجميع يبدون مقصرين في حقها، وأن كلاما كثيرا يمكن أن يقال، لكن باعتقادي علينا كمسئولين أن نتجاوز ذلك إلى ما يسمى بالمصلحة العامة. وصحيح أن الأهالي بدأوا بإرسال أبنائهم إلى المدارس في القرى المجاورة البعيدة خاصة من هم في الصفوف الإعدادية، إلا أن الحال يمكن أن يتغير إذا ما حلت مشكلتها. خاصة وأن ذلك يؤثر على قناعة الناس بأهمية تعليم الفتاة، وعلى قناعتهم أيضا بتعليم البنين كلما بعدت المسافة بين المدرسة والقرية. ثم ما ذنب طالب الابتدائية ليقطع المسافات الطويلة للدراسة في قرية مجاورة.

لقد تناقص حلم الأهالي بإضافة فصول ثانوية، وبوجود معامل، ورغبتهم بجودة تعليم. إلى حلمهم بتوفير مدرسين لا أكثر.

دعونا نفكر بمستقبل جيل بكامله، يتعلق مستقبل الوطن بمستقبله.

أما هذه المدرسة فهي الشيء الوحيد في قريتي الذي ينبئني بمكاسب الثورة ومحاربتها للجهل والتخلف. والتي ستكون دليلا على تراجعنا للوراء وعلى تخلينا عن أهداف الثورة إن لم نتداركها.

alshalfi@hotmail.com

المعاهد الفنية والمهنية.. آلية القيد والتسجيل

عبدالله البحري

.. رغم استجابة وتدافع معظم الشباب الراغبين الالتحاق بالمعاهد الفنية والتقنية إلا أن هؤلاء أشبه بالمحبطين نتيجة ممارسات وتصرفات بعض إدارات تلك المعاهد .

ولعل أجد وأشهر وأقدم هذه المعاهد المهنية والفنية التي عاد – لأكثر من مرة – من بواباتها العديد من الشباب الذين حاولوا وبشتى الوسائل المشروعة والمتاحة الالتحاق والالتقاء بعميد المعهد من بعد استيفائهم للشروط ، وخاصة بعد علمهم باجتياز امتحان القبول إلا أنهم لم يجدوه ولم يحصلوا على رد مقنع ومفيد ، ولعل ما في الأمر أن مبرر غياب المسؤول المباشر عن المعهد لأكثر من شهر أنه يتحاشى بعض الاحراج والوساطات ، ولو كان هذا المبرر غايته وهدفه إحلال النظام وعدم التجاوز للأنظمة واللوائح المتعلقة بقبول الطالب فإن ذلك أمر إيجابي ونتمناه لكل جهة ومرفق ، وأما إن كان عكس ذلك فهي الطامة الكبرى.

من غير المقبول رفض بعض الشباب المتقدمين لتلك المعاهد سيما المتفوقين والمتطلعون للدراسة واكتساب المهارة بصنوفها تبعا لميولهم وبالذات عندما نجد مقاعد شاغرة بهذه المعاهد ولا يتم استغلالها لصالحهم ، ومن الممكن إعادة النظر من قبل عميد هذا المعهد أو ذاك فيما يخص تظلمات ومراجعات الطلبة المترددين على مكاتبهم وبما يظهر نوايا ومصداقية الجميع في استقطاب شبابنا لهذا النوع من التعليم.

والله من وراء القصد.

ما المقصود بالمنهج التكنولوجي؟

بدر عمر الحيدري

.. سيعتقد البعض خطأ أن المنهج التكنولوجي يشتمل فقط على استخدام الأجهزة والآلات في التدريس .. والمقصود بالتكنولوجيا في مجال التربة هو استخدام أدوات تعليمية في مواقف التعليم والتعلم مثل التدريس بمساعدة الكمبيوتر وأشرطة الكاسيت السمعية والبصرية.

والتكنولوجيا أيضا هي عملية لتحليل المشاكل واستحداث أساليب لحلها وتطبيق وتقويم هذه الأساليب والتكنولوجيا من وجهة نظر المنهج تهدف إلى زيادة فاعلية البرامج والطرق والمواد التعليمية للوصول إلى أهداف وأغراض سبق تحديدها كما هو الحال في التعليم المبرمج.

إن التكنولوجيا من الوهلة الأولى تبدو وكأنها تعتني بكيفية التدريس وليس بماذا يدرس ورجال التكنولوجيا أنفسهم يرون أن وظيفتهم المنهجية في إيجاد وسائل مؤثرة وفعالة للوصول إلى أهداف سبق وضعها وبنظرة متفحصة يتبين أن التكنولوجيا تهتم كثيرا بما يتم تعلمه.

وتطبق التكنولوجيا في المنهج باعتبارها خطة للاستعمال المنظم للأحداث المختلفة والوسائل التعليمية وتأتي كتتابع مخطط للتدريس المؤسسي على مبادئ من العلوم السلوكية وأحد عناصر التكنولوجيا الهامة هو أن نظمها ونواتجها يمكن تكرارها كما يمكن الحصول على نفس النتائج في مناسبات متكررة ، كما أن النظام نفسه قابل للتصدير ومفيد في مواقف مختلفة.

والتعليم المبرمج على سبيل المثال يعتبر صورة من صور تطبيقات المنهج التكنولوجي وفي هذه الصورة فإنه قد لا تستخدم أجهزة أو آلات تعليمية بالمرة ولكن الاعتماد يكون أساسا على برامج مخططة ومنظمة في شكل هرمي في معظم الأحيان.

وتوفر هذه البرامج نوعا من التغذية الراجعة الفورية كما تتيح الفرصة للتلاميذ للتعلم بمعدل يتناسب مع معدل تعلم كل تلميذ على حدة وكذا تكون الأهداف التعليمية واضحة ومحددة بشكل موضوعي وفي النهاية فإن هذه البرامج تبنى على أساس مبادئ العلوم السلوكية ، وتتميز بفاعليتها وإنتاجيتها ويقدم التعليم المبرمج التقليدي في شكل مواد مطبوعة.

والمنهج التكنولوجي كما هو واضح في حالة التعليم المبرمج يقدم وسائل وأساليب جديدة في التدريس ذات فاعلية أكثر تؤدي في النهاية إلى تحقيق الأهداف التعليمية التي سبق تحديدها.

والتعليم المبرمج يهتم أيضا بما يتعلمه التلاميذ بالفعل وبما لم يتعلموه كذلك إذ تبنى الخبرات التعليمية حول الأهداف التي سبق اختيارها وتوضع البدائل التعليمية.

وعن طريق تطبيق بعض الاختبارات القبلية pretests)(يمكن تحديد ما يعرفه وما لا يعرفه كل تلميذ على حدة ، ثم يوضع كل تلميذ في مستوى يتناسب وتحصيله السابق.

وعن طريق الاختبارات الشخصية يمكن الكشف عن نواحي القوة في تعليم التلميذ ويتم تدعيمها وعن نواحي الضعف والتي يتم علاجها.

وفي جميع الأحوال فإنه لا يسمح للتلميذ بالانتقال من وحدة تعليمية إلى وحدة أخرى تالية لها مالم يبين تحصيله كما تكشف عنه الاختبارات البعدية) bost–tests (نوعا من التمكن طبقا لمعايير سبق تحديدها.

ومن هذا العرض السريع للتعليم المبرمج يتبين لنا أن المنهج التكنولوجي هو منهج منظم ومخطط يبنى بأسلوب علمي فيتم تجريبه وتعديله طبقا للبيانات الواردة إلى أن يصل إلى صورة تضمن نجاحه وفاعليته وتمثل النتائج الواردة من تطبيقه الأساس في الأخذ به وبينما تقدم المناهج التقليدية على أساس من التقدير الذاتي والحدسي وطبقا لما يعتقده واضعو هذه المناهج.

فإننا نرى أن المنهج التكنولوجي يعتمد في تقديمه على تجريبه وتجميع البيانات التي تحلل علميا وتكون النتائج التي يحصل عليها هي المحك الأساسي في تقدير هذا النوع من المناهج.

باحث تربوي